التوزيع : محدود
E/ESCWA/POP/1993/WG.1/9
٤ تموز/يوليو ١٩٩٣
الاصل : بالعربية

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الأسكوا)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التخطيط

اجتماع خبراء حول التعطل في دول الاسكوا

٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٣
عمان

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
JUL 1 9 1993
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الاستخدام والبطالة في الجمهورية العربية السورية

(عرض وتحليل - سياسات واجراءات)

اعداد
ميخائيل ليوس

مستشار لدى منظمة العمل الدولية

- الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولا الجهة التي يمثلها.
- صدرت هذه الورقة دون تحرير.

93-0459

مقدمـــــــــــــــــــة

يعتبر الانسان المحور الرئيسي لكل تنمية فهو صانعها وهو المستفيد منها لـــذا فانه يمثل الهدف الاساسي لبرامج التنمية والوسيلة الفعالة والمحركة لهـــا ·

ان عملية بناء اية خطط تنموية يجب ان تستند على معرفة واقع واتجاهـــات الموارد البشرية وطرق اعدادها وتأهيلها كي تكون المعين الذي لاينضب في رفـــــد سوق العمل بما يحتاجه من كفاءات ومؤهلات وخبرات حسب برامج زمنية متتاليـــــة لذا تعد الموارد البشرية دعامة الاقتصاد القومي في اية دولة مهما كان نظامها الاقتصادي والسياسي حيث اثبتت الوقائع ان عنصر العمل يعد مسؤولا عن اكبر مساهمة في عمليـــة الناتج والانتاج ·

ان المشكلة الاساسية في تحليل عنصر العمل هي انتاجية العمل حيث ان زيادتها تؤدي الى زيادة الدخل الوطني ، وبالتالي زيادة معدلات التراكم،وبالتالي اقامة وحـــدات انتاجية جديدة تستوعب المزيد من القوى العاملة والقضاء على البطالة ·

وليست هذه الورقة الا رصد لواقـع التنمية في سورية بشكل عام وواقع القطـــاع العام بشكل خاص وخصائص القوى العاملة واشكال البطالة واسبابها ومن ثم سنعـــــرض بعض السياسات والاجراءات التي ساهمت في تخفيف حدة البطالة في سوريـــــــة مستشهدين بالبيانات الاحصائية المتوفرة مع اجراء بعض المقارنات بين القطـــــاع العام والقطاع الخاص احيانا ، ومن ثم نختتم ورقتنا هذه ببعض التوصيات والمقترحات التي نراها لازمة ومفيدة ·

التنمية في ظل القطاع العـــــــام

للقطاع العام دور محوري في عملية التنمية املته الضرورات الموضوعيـــــــة الاقتصادية منها والاجتماعيـــــة .

فمن الناحية الاقتصادية كان لابد من ان تتصدى الدولة لانشاء العديد مـــــن الصناعات والمشاريع الهامة والحيوية ، واستطاع القطاع العام من خلالها تحمل مسؤوليـــة التنمية الاقتصادية حيث حقق نتائج هامة وراكم خبرات فنية وعديدة وظفت جميعهـــا لخدمة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الماضية ، وكان لها ابلغ الاثـــر فيما حققته سورية حتى الان من انجازات تنموية في كافة المجالات وعلى مختلـــف الاصعدة .

اما من الناحية الاجتماعية ، حقق القطاع العام تنمية اجتماعية كفلت ايجـــاد فرص عمل جديدة ومتزايدة للقوى التي تدخل سوق العمل دوريا كما وانه كان عامـــلا منظما ومحددا لعلاقات عمل موضوعية وانسانية انتقلت بشكل الي ومنطقي الى بقيـــة قطاعات الاقتصاد الوطني ، مما اسهم في ترسيخ مبادىء العدالة في علاقات العمل علـــى المستوى الوطني .

وسوف نقوم برصد ما حققه القطاع العام خلال الثلاثين سنة الماضية حيـــث تعتبر مرحلة بعد عام ١٩٦٣ مرحلة تنموية مختلفة عن سابقتها من حيث الاجـــراءات الاقتصادية ومن حيث المضمون الاجتماعي والسياسي لها .

وكان لعملية التغير هذه دور فعال في ادارة عملية التنمية ، فقبل عام ١٩٦٣ كانت استثمارات القطاع العام تشكل ٥٨٪ من اجمالي الاستثمارات وارتفعت الـــى ٦٦٪ خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ (مرحلة الخطة الخمسية الثانية) ، ويعزى الارتفـاع البسيط بهذه النسبة الى ان عمليات التأميم الواسعة بعد ١٩٦٣ لم تؤثر بشكل واضـــح على النشاط الاقتصادي . وكان للتوجه السياسي خلال هذه الفترة الاثر الكبير في تبني

سياسة تنموية جديدة حيث تسيطر الدولة على كافة اوجه النشاط الاقتصادي ، وكذلك لعبت الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية دورا بارزا في تسريع عملية التصنيع والتوسع في الصناعات التي تتوفر مواردها الاولية محليا وكذلك اقامة الصناعات البديلة عن الاستيراد ٠

وخضع قطاع الزراعة الى عملية التخطيط المباشر في ظل منهج التنمية الجديد من حيث تسعير المدخلات والمخرجات من حيث كمية الانتاج ونوعيته ، ويمكن ان نلخص الاجراءات المتبعة خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٩١ بما يلي :

- استكمال عمليات تأميم المشروعات والمؤسسات
- احكام السيطرة على نشاط التجارة بشقيه الخارجي والداخلي حيث تولت الدولة عمليات شراء وتسويق اهم المنتجات الزراعية (قطن ، قمح ، شعير ، شوندر) ٠
- توجه الدولة الى تثبيت اسعار المنتجات والمدخلات الإنتاجية ٠
- زيادة حجم الاستثمارات العامة
- تحقيق مستوى استخدام امثل للموارد الطبيعية ٠
- تحقيق مستوى تشغيل امثل للطاقات القائمة والجديدة ٠
- بناء الطاقات على اساس انتقائي واقتصادي لمزيج من المشروعات الاجلة والعاجلة المردود ٠
- احداث تغيرات جوهرية هادفة في البناء الاجتماعي للوطن ٠
- الاهتمام بالتنمية الريفية التي تنشط التنمية الزراعية ٠
- مراعاة مبدأ التكامل بين القطاعات الاقتصادية
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك والقطاع التعاوني ٠
- تقريب الفجوة بين الانفاق العام والموارد المحلية المتاحة ٠

وبطبيعة الامر فان الاقتصاد السوري يعتبر ذو بنية زراعية وصناعية متنوعة مع تنا م كبير في قطاع الخدمات وقد زادت هذه البنية من حساسية ازاء التغيرات البيئية والاقليمية ذات التأثير المباشر على الصادرات وفرص العمالة والتحويلات الخاصة والرسمية وخلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩١ شهد الاقتصاد السوري نموا ملحوظا يشمل كل مجالات التنمية ، حيث كان من نتائجه ان ادخلت صناعات ومنتجات جديدة بفضل اساليب وتقنيات انتاج جديدة ثم تطويعها وادخالها عن طريق الاستثمارات والجهود التي بذلت لهذا الغرض .

ان الاستثمارات الكبيرة التي انفقت على مختلف المشاريع الانمائية قد وفرت الالاف من فرص العمل ولعل الارقام والنسب خير دليل على ماتحقق خلال الفترة المدروسة .

بلغت قيمة الانتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ٥ر٦ مليار ليرة سورية عام ١٩٦٣ و ٤ر١٠ مليار ليرة سورية في عام ١٩٧٠ و ٩ر٨٢ مليار عام ١٩٨٠ ثم قفز الى ٥٢٥ مليار ليرة سورية عام ١٩٩١ .

واذا اعتبرنا ان الناتج المحلي الاجمالي من اهم المقاييس لمعرفة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فان قيمته قد زادت بالاسعار الجارية من ٤ر٤ مليار ليرة سورية عام ١٩٦٣ الى ٦ر٨ مليار ليرة سورية عام ١٩٧٠ الى ٣ر٥١ مليار عام ١٩٨٠ والى ٦ر٣٠٥ مليار عام ١٩٩١ . وبنتيجة ذلك فقد ارتفع نصيب الفرد من ٨٨٨ ل.س عام ١٩٦٣ الى ١٠٨٧ ل.س عام ١٩٧٠ الى ٥٨٩٠ ل.س عام ١٩٨٠ وقفز الى ٢٤٣٩٢ ل.س عام ١٩٩١ .

والجدول التالي يبين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية :

جدول رقم / ١ /

نسبه مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلـي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٩١

السنوات / القطاعات	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩١
الزراعة	٢٧	٢٠	٢٥	٣١
الصناعة والتعدين	٢٢	٢٢	١٦	١٨
البناء والتشييد	٣	٣	٧	٤
تجارة الجملة والمفرق	٢٠	٢٠	٢٥	٢٣
النقل والمواصلات والتخزين	٨	١١	٧	٩
المال والتامين والعقارات	١٠	١١	٦	٤
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	١	٢	٢	٢
الخدمات الحكومية	٩	١١	١٧	٩
المجمـــــوع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٢ ٠

يلاحظ من الجدول السابق ان نسبة مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتـــج المحلي الاجمالي تحتل المرتبة الاولى طيلة الفترة ماعدا عام ١٩٧٠ حيث احتلت نسبـــة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين المرتبة الاولى ٠

كما ان نسبة مساهمة الصناعة والتعدين احتلت المرتبة الثانية بعد الزراعـــة

والصناعة عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠ والمرتبة الثانية بعد الزراعة عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١ امـــــا بقية القطاعات فكانت مساهمتها متذبذبة بين صعود وهبوط خلال الفترة المدروسة .

ويعتبر الناتج المحلي الصافي معبرا عن معدلات النمو المتحققة في الاقتصاد السوري اذ أنه يعكس التغيرات المصاحبة للناتج المحلي الاجمالي بعد استبعـــــاد اهتلاك راس المال الثابت .

فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الصافي بالاسعار الجارية ٤ مليار ليرة سوريـــة عام ١٩٦٣ وارتفعت الى ٦ر٥ مليار عام ١٩٧٠ والى ٤٩ر٨ مليار عام ١٩٨٠ والـــــى ٢٩٤ر٨ مليار عام ١٩٩١ .

ونتيجة ذلك ارتفع نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الصافي من ٨٥٣ ل.س عام ١٩٦٣ الى ١٠٣٨ ل.س عام ١٩٨٠ الى ٥٧٢٥ ل.س عام ١٩٨٠ والى ٢٣٥٢٨ ل.س عـــام ١٩٩١ .

ومن خلال تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية بتكوين الناتج المحلي الصافـــي يتبين ان اربعة قطاعات رئيسة تساهم بحوالي ٨٢٪ وهي الزراعة والصناعة والتجـــــارة والخدمات الحكومية ، بينما تساهم باقي القطاعات جميعا بـ ١٨٪ .

اما الانفاق على المشاريع الانمائية (مجمل تكوين رأس المال الثابت) بالاسعار الجارية فقد بلغ ٥٣٧ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ ساهم القطاع العام بـ ٥٤٪ والقطاع الخاص ٤٦٪ وبلغ ٩٠٦ مليون ليرة سورية عام ١٩٧٠ ساهم القطاع العـــــام بـ ٧٠٪ والقطاع الخاص بـ ٣٠٪ اما عام ١٩٨٠ فقد قفز الى ١٤ر١ مليار ليرة سوريـــة كانت مساهمة القطاع العام فيه ٦٣٪ والقطاع الخاص ٣٧٪ والقفزة الكبيرة كانت عـــام ١٩٩١ حيث بلغ هذا الانفاق ٤٩ر٢ مليار ليرة سورية ساهم القطاع العام ٢٤ر٣ مليـــار ليرة سورية والقطاع الخاص ٢٤ر٩ مليار ليرة سورية .

ان المشاريع التي تقرر تنفيذها خلال هذه الفترة عديدة وشملت كل قطاعات الاقتصاد الوطني في مجالات الزراعة ـ الصناعة ـ الطاقة ـ الخدمات ... الخ .

وقد حددت الاهداف العامة في الاطار العشري ١٩٨٦ ـ ١٩٩٥ بـ :

١ ـ تحسين المستوى المعاشي للمواطن عن طريق :

- رفع مستوى الاستهلاك بمعدل سنوي ٨ر٢٪
- زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي بمعدل سنوي ٣٪
- تامين فرص العمل برفع عدد المشتغلين من ٢٤٠٥ الف مشتغل الى ٣٢٠٠ الف مشتغل ٠
- زيادة عدد المشتغلين بمعدل سنوي قدره ٥ر٣٪
- زيادة انتاجية المشتغل بمعدل سنوي ٤٪
- زيادة دخل المواطن ورفع مستواه المعاشي والثقافي
- تحقيق تناسب افضل بين دخل المواطن وتكاليف المعيشة

٢ ـ تعديل بنية الاقتصاد الوطني عن طريق :

- نمو الناتج المحلي بمعدل ١ر٧٪ سنويا
- زيادة التكوين الراسمالي الى الناتج المحلي الاجمالي حتى يصل الى ١٨٪ في عام ١٩٩٥ ٠
- تخفيف نسبة الاستيراد من ٢١٪ الى ٩٪
- زيادة نسبة الصادرات من ١٠٪ الى ١٢٪
- رفع نسبة الادخار من ١٤٪ الى ٢٠٪
- رفع مساهمات قطاع الانتاج السلعي من ٥٠٪ الى ٥٤٪
- تحديد مساهمة قطاعات خدمات الانتاج بـ ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ٠
- تخفيف مساهمة قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية في الناتج المحلي من ١٧٪ الى ١٦٪ ٠

٣ ـ تحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير

٤ ـ تحقيق التوازن بين الادخار والتكوين الرأسمالي ٠

تحديد الطلب على القوى العاملة في القطاع العام

يقصد بالطلب الحاجة الفعلية للمشتغلين مع الاخذ بعين الاعتبار الموفدون المتوقع عودتهم خلال الفترة المدروسة .

ويصنف المشتغلون الذين يعملون في المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ضمن اقسام العمل التالية :

الادارة ـ الانتاج ـ الاقسام المساعدة للانتاج ـ الخدمات

اما المشتغلون الذين سيعملون في القطاع الاداري (وزارات الدولة ـ المؤسسات الادارية التي تدخل ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية والجماعية والشخصية في فئتين فقط .

- العاملون في الادارة .
- العاملون في الخدمات .

ويحدد حجم الطلب على المشتغلين الجدد بحيث يشمل :

- تعويض عن تسرب نهائي متوقع ، مما يؤدي الى شاغر في الملاك (**مكان** العمل) وتحتاج الجهة الى بديل عنه ويعوض اما بنقص الاختصاص او اختصاص اخر تحتاجه الجهة كما ويمكن ان يكون العدد المعوض اقل او يساوي عدد المتسربين النهائي .
- طلب جديد ويتألف من :

ا ـ عاملين جدد لاشغال اماكن عمل جديدة واساسية في العملية الانتاجية

ب ـ عاملين جدد لازمين لتشغيل مشاريع جديدة .

واثناء تقدير الطلب الجديد يجب الانطلاق من المؤشرات التالية :

- ان يكون معدل نمو الانتاج المادي اكبر من معدل نمو عدد المشتغلين
- ان يكون معدل نمو الناتج اكبر من نمو المشتغلين .

- ان يكون التركيز قائما على تبديل التركيب التعليمي في القوى العاملة
- الاستفادة القصوى من القوى العاملة القائمة وذلك برفع مستواها الفني عن طريق التدريب داخل او خارج مكان العمل ٠

وعندما يطلب من المؤسسات الانتاجية والخدمية تقدير احتياجاتها المستقبلية من العمالة يجب ان تكون موزعة حسب المهنة والمؤهلات التعليمية المختلفة طبقا لخططها الانتاجية ومن حاصل جمع احتياجات المؤسسات القائمة والاحتياجات المخططة للمشروعات المزمع اقامتها يتم معرفة احتياجات الاقتصاد الوطني (في القطاع العام) وتضاف تقديرات القطاع الخاص الى التقديرات السابقة فيتم التوصل الى احتياجات المجتمع ككل ٠

العمالـــــــة في سوريـــــــة

تعتبر العمالة في القطاع العام احد عناصر الانتاج الرئيسة ، وهي من المتغيـــرات التي تلعب دورا كبيرا في التنمية وعليها يتوقف ازدهارها واستمراريتها وتوفر رصيـــد كبير من العمالة الجيدة والمدربة يعد ثروة قومية يجب الحفاظ عليها ، وفي كثيـر مـــن الاحيان يقاس تقدم الدول بمقدار المتعلمين لديها ، وكم تملك من القوى العاملـــة الماهرة وكم تضيف الى هذا الرصيد سنويا ، وكم تسعى الدول المتطورة لاستنزاف العقول ذات الخبرات العالية من الدول النامية وتسخيرها لخدمة اقتصادها . لذا فـــان المحافظة على القوى العاملة وتأهيلها وتدريبها ، يجعل الاقتصاد الوطني في الموقـــع المتقـــدم .

وللتعرف على حجم وخصائص القوى العاملة لابد من التعرف عن المصادر الرئيسيـــة لبيانات المشتغلون والمتعطلون .

تعتبر تعدادات السكان المصدر الرئيسي لهذه البيانات حيث تم تنفيذ ثـــلاث تعدادات في سورية في الاعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ومن المقرر في سنة ١٩٩٣ ان يجرى تعداد اخر .

كما ان مسوحات القوى العاملة بالعينة توفر بيانات لاباس بها حيث بدء فيهـــا عام ١٩٦١ وكان اخرها عام ١٩٩١ .

١ ـ ١ ـ حجم ومعدل نمو السكـــــان

ارتفع عدد السكان من ٤ر٦ مليون نسمة الى ٦ر٣ مليون نسمة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ بمعدل نمو سنوي ٣ر٣٪ وارتفع الى ٩ مليون نسمة عام ١٩٨١ بمعدل نمو سنـــــوي ٣ر٤٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ويقدر عدد السكان في عام ١٩٩١ حوالي ١٢ر٥ مليـــون نسمة في حال بقاء معدل النمو السنوي ٣ر٤٪ .

وذلك مقابل ٣٪ عام ١٩٨٠ على مستوى الوطن العربي و ٧ر١٪ على مستوى العالم ككل ،و١٪ على مستوى البلدان المتقدمة ٠

ويتميز السكان في سورية بانه شعب فتي حيث تتراوح نسبة السكان الذين اعمارهم اقل من ١٤ سنة بين ٥ر٤٦٪ عام ١٩٦٠ و ٣ر٤٩٪ عام ١٩٩١ ونسبة السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٤) بلغت ٣ر٤٨٪ عام ١٩٨١ بعد ان كانت ٨ر٤٨٪ عام ١٩٦٠ و ٦ر٤٦٪ عام ١٩٧٠ ثم انخفضت الى ٤ر٤٦٪ عام ١٩٩١ ٠

هذا الانخفاض في نسبة السكان في سن العمل حمل هذه الفئة اعباء كبيرة في تأمين واعالة بقية الفئات ، وتبرز خطورة ذلك اذا علمنا ان نصف عدد الفئة (١٥ ـ ٦٤) هم من الاناث ونسبة مساهمة هؤلاء في قوة العمل منخفضة لاتتجاوز ١٤ ٪ في احسن الاحوال ٠ وكذلك نسبة الطلاب في هذه الفئة ليست قليلة ٠

١ ـ ٢ ـ حجم ومعدل نمو القوة البشرية

اذا كانت القوة البشرية تمثل مجموع السكان القادرين على العمل المنتج ، والعمل المنتج هو كل جهد جسمي او عقلي يؤدي او يساهم في ايجاد سلعة او تأدية خدمة معينة فان القوة البشرية في سورية تمثل جميع السكان الذين تبلغ اعمارهم ١٠ سنوات فاكثر ماعدا العاجزون عجز دائم والمرضى مرضا مزمنا ولايمكنهم من اداء اي عمل ذي قيمة اقتصادية ٠

فقد ازداد حجم القوة البشرية من ٣ مليون نسمة عام ١٩٦٠ الى ٤ مليون نسمة عام ١٩٧٠ الى ٦ر٤ مليون نسمة عام ١٩٨٤ الى ٨ر٧ مليون نسمة عام ١٩٩١ بمعدل نمو سنوي ٤ر٣٪خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ ومعدل نمو سنوي ٥ر٤٪ خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩١ ٠

يلاحظ ان معدل نمو القوة البشرية اعلى من معدل نمو السكان مما يؤدي الى حدوث فائض كبير بالسوق ٠ وقد انخفضت نسبة القوة البشرية من حجم السكان من ٦٥٪ عام

١٩٦٠ الى ٦٣٪ عام ١٩٧٠ ثم عادت للارتفاع حيث بلغت ٦٦ر٧٪ عام ١٩٨٤ و ٧٠٪ عام ١٩٩٠ .

ويشكل الذكور ٥١٪ تقريبا طيلة الفترة المدروسة اعلاه اما الباقي فمن الاناث .

١ ـ ٣ ـ حجم ومعدل نمو القوى العاملة :

ان تعبير القوى العاملة هو ذلك الجزء من القوة البشرية الذي يتألف من جميع الافراد النشيطين اقتصاديا (ذكور واناث) الذين يقدمون عرض العمل خلال فترة زمنية معينة وتبلغ اعمارهم ١٠ سنوات فاكثر سواء كانوا يعملون في انتاج السلع او تأدية الخدمات او كانوا يبحثون عن مثل هذا العمل وتتركب قوة العمل من فئتين (المشتغلين والمتعطلين) .

وقد ازداد حجم قوة العمل من ١ر١ مليون نسمة عام ١٩٦٠ الى ٦ر١ مليون نسمة عام ١٩٧٠ بمعدل نمو سنوي ٨ر٣ ٪ ثم ازداد الى ٤ر٢ مليون نسمة عام ١٩٨٤ وبمعدل نمو سنوي ٩ر٢٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ ، كما بلغ حجم قوة العمل ٥ر٣ مليون نسمة عام ١٩٩١ بمعدل نمو سنوي ٥ر٥٪خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩١

يلاحظ ان معدل نمو قوة العمل اكبر بكثير من معدل نمو السكان وبالتالي يتطلب ذلك توظيف استثمارات كثيرة لخلق فرص عمل جديدة سنويا وهذا يتطلب اعباء مالية كبيرة .

وقد ترتب على ذلك تأرجح نسبة قوة العمل الى مجموع السكان من ٩ر٢٣٪ عام ١٩٦٠ الى ٤ر٢٥ ٪ عام ١٩٧٠ ومن ٢٥٪ عام ١٩٨٤ الى ٢٨٪ عام ١٩٩١ .

لقد ادى هذا الاختلال الى انخفاض نسبة قوة العمل من حجم القوة البشرية احيانا وارتفاعها احيانا اخرى . حيث بلغت هذه النسبة ٧ر٣٦٪ عام ١٩٦٠ ترتفع الى ٤٠ ٪ عام ١٩٧٠ ومن ثم تنخفض الى ٥ر٣٧٪ عام ١٩٨٤ وتعود للارتفاع من جديد عام ١٩٩١ حيث تبلغ ٤٠٪ .

ويعلل ذلك بزيادة الاقبال على التعليم بكافة مراحله

جدول رقم (٢)

تطور عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩١

السنة	مجموع السكان بالملايين	مجموع القوة البشرية بالملايين	مجموع قوة العمل بالملايين	نسبة القوة البشرية من مجموع السكان ٪	نسبة القوة العاملة من مجموع السكان ٪	نسبة القوة العاملة من مجموع القوة البشرية ٪
١٩٦٠	٤ر٦	٣	١ر١	٦٥	٢٣ر٩	٣٦ر٧
١٩٧٠	٦ر٣	٤	١ر٦	٦٣	٢٥ر٤	٤٠
١٩٨٤	٩ر٦	٦ر٤	٢ر٤	٦٦ر٧	٢٥	٣٧ر٥
١٩٩١	١٢ر٥	٨ر٧	٣ر٥	٦٩ر٦	٢٨	٤٠

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩١ ، نتائج مسح القوة العاملة بالعينة للسنوات ١٩٨٤ و ١٩٩١ ٠

من خلال تحليل التوزيع النسبي لقوة العمل (مشتغلين ومتعطلين) يتبين ارتفاع نسبة المشتغلين الى مجموع القوة العاملة من ٦ر٩٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٣ر٩٥٪ عام ١٩٨٤ وانخفاضها الى ٣ر٩٤ ٪ عام ١٩٩١ ويعزى سبب الانخفاض في هذه الفترة الى السياسة التي اتبعتها الدولة بالحد من عمليات التعيين لدى الوزارات وادارات القطاع العام بعد نفاذ القانون الاساسي للعاملين في الدولة عام ١٩٨٦ وبغية اعادة النظر في توزيع العاملين على ادارات الدولة المختلفة وخاصة في القطاع الاداري ، وصدور الانظمة الداخلية للجهات المعنية التي تحدد بموجبها الملاك العددي لكل جهة ٠

كما يلاحظ انخفاض نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل من مجموع قوة العمل من ٧ر٢٪ عام ١٩٧٠ الى ٩ر١ ٪ عام ١٩٨٤ والى ٥ر١٪ عام ١٩٩١ ، اما نسبة المتعطلين

الذين لم يسبق لهم العمل فقد انخفضت من ٧ر٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٨ر٢٪ عام ١٩٨٤ وبعد ذلك ارتفعت بمقدار الضعف تقريبا حيث بلغت ٢ر٤ ٪ عام ١٩٩١ .

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي لقوة العمل (مشتغلون ومتعطلون) خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩١

	١٩٧٠ ٪	١٩٨٤ ٪	١٩٩١ ٪
مشتغلون	٩٣ر٦	٩٥ر٣	٩٤ر٣
متعطلون سبق لهم العمل	٢ر٧	١ر٩	١ر٥
متعطلون لم يسبق لهم العمل	٣ر٧	٢ر٨	٤ر٢

١ ـ ٤ ـ خصائص المشتغلـــون

المشتغلون : هم الافراد الذين يزاولون عملا ذو قيمة اقتصادية او كانوا مرتبطين بمثل هذا العمل ولكنهم لايمارسونه بعد ، بسبب طارىء كالمرض او الاجازة .

ولاهمية هذه الفئة من قوة العمل وهي اليد المنتجة وبواسطتها تتحقق الفوائض الاقتصادية التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير المجتمع نحو الافضل ، لذا لابد من تحليل هذه الفئة بشيء من التفصيل .

ازداد عدد المشتغلين من ٤٢٩ر١ مليون مشتغل عام ١٩٧٠ الى ٠٩٢ر٢ مليون مشتغل عام ١٩٧٩ بمعدل نمو سنوي ٣ر٤ ٪ ومن ٤٤٦ر٢ مليون مشتغل عام ١٩٨٤ الى ٨٩٧ر٢ مليون مشتغل عام ١٩٨٩ بمعدل نمو سنوي ٢ر٥٪وقفز هذا العدد الى ٢٥٠ر٣ مليون مشتغل عام ١٩٩١ وبمعدل نمو سنوي ٩ر٣٪

ا ـ توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي

ان تحليل النسب لعدد المشتغلين حسب اقسام النشاط الاقتصادي والجنس يتبين ان ربع المشتغلين يعملون في النشاط الزراعي ٥ر٢٥٪ عام ١٩٨٤ وترتفع هذه النسبة الى ١ر٢٦٪ عام ١٩٨٩ والى ٢٨٪ عام ١٩٩١ ، اما نسبة الذكور المشتغلين فانها تنخفض الى حوالي ٢٠٪ عام ١٩٨٩ مقابل ٢٢٪ عام ١٩٨٤ ثم تزداد الى ٢٣٪ عام ١٩٩١ ويعزى سبب هذه التذبذب كون هذا النشاط في بعض الاحيان موسمي ٠

اما نسبة الاناث المشتغلات في هذا النشاط تفوق نسبة الذكور مرتين على الاكثر حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٤٨٪ عام ١٩٨٤ و ٦ر٤١٪ عام ١٩٨٩ وحوالي ٥٤٪ عام ١٩٩١ وسبب الارتفاع هذا كون اليد العاملة من جنس الاناث والتي تستخدم في هذا النشاط تبقى اجورها اقل من اجور الذكور ٠ اما نسب المشتغلين في قطاع الخدمات فيحتلون المرتبة الثانية بعد الزراعة عام ١٩٨٤ والمرتبة الاولى عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ ٠

وتبلغ اعلى نسبة للذكور المشتغلين في الخدمات ٣ر٢٨٪ عام ١٩٩١ بينما اعلى نسبة للاناث المشتغلات في الخدمات كانت عام ١٩٨٩ حوالي ٤٠٪ ٠

اما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الرابعة من حيث الاهمية النسبية عام ١٩٨٤ والمرتبة الثالثة عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ ويليه قطاع البناء والتشييد حيث يحتل المرتبة الثالثة عام ١٩٨٤ والمرتبة الرابعة عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ ٠

اما نسبة المشتغلين في بقية القطاعات فهي كما في الجدول رقم / ٤ /

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب اقسام النشاط الاقتصادي والجنس للاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩١

النشاط الاقتصادي	١٩٨٤ ٪			١٩٨٩ ٪			١٩٩١ ٪		
	ذ	ا	م	ذ	ا	م	ذ	ا	م
الزراعة	٢٢ر٠	٤٧ر٧	٣٥ر٥	١٩ر٨	٤١ر٦	٢٦ر١	٢٢ر٩	٥٣ر٧	٢٨
المناجم والمحاجر	٩ر٠	ـ	٨ر٠	٥ر٠	١ر٠	٣ر٠	٢ر٠	ـ	٢ر٠
الصناعة التحويلية	١٥ر٥	١١ر٧	١٥ر٠	١٥ر٨	١٢ر٠	١٤ر٣	١٥ر٦	٦ر٦	١٤ر١
الكهرباء والماء	٩ر٠	٣ر٠	٨ر٠	٧ر٠	٥ر٠	١ر١	٣ر٠	١ر٠	٣ر٠
التشييد والبناء والغاز	١٨ر٦	٧ر١	١٦ر٣	١٣ر٧	١ر٠	١١ر٩	١٢ر٥	١ر٢	١٠ر٦
تجارة الجملة والمفرق	١٢ر٥	٣	١١ر٢	١٤ر٥	٢ر٥	١ر٧	١٣ر٦	١ر٩	١١ر٧
النقل والمواصلات	٦ر٣	٧ر١	٥ر٧	٧ر٢	١ر٠	٦ر١	٥ر٩	١ر٦	٥ر٢
المال والتامين	٧ر٠	٣ر١	٨ر٠	١ر٤	١ر١	١ر٣	٧ر٠	٨ر٠	٨ر٠
الخدمات	٢٢ر٦	٣٢ر٦	٢٣ر٩	٢٦ر٣	٤٠ر٢	٢٧ر٢	٢٨ر٣	٣٤ر١	٢٩ر١
المجمـــــوع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : نتائج مسح القوة العاملة بالعينة للاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩١

ب ـ توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنيـــــــة

احتل المشتغلون في الانتاج المرتبة الاولى بالرغم من تناقص نسبة هؤلاء مـــن ٥ر٣٩٪ عام ١٩٨٤ الى ١ر٣٦٪ عام ١٩٨٩ والى ١ر٣٥٪ عام ١٩٩١ ، وهذا مؤشر سلبـــي يدل على انتقال عدد لابأس به من هذا القطاع الى القطاعات الاخرى مثل الاعمـــال الكتابية والبيع والشراء والزراعة والاعمال المهنية الاخرى ٠

اما المشتغلون في الزراعة وتربية الحيوان فقد احتلوا المرتبة الثانية مع تزايـد في نسبة المشتغلين في هذا القطاع من ٢٥٪ عام ١٩٨٤ الى ٢٦٪ عام ١٩٨٩ الـــى حوالي ٢٨٪ عام ١٩٩١ ٠

اما على صعيد الذكور المشتغلون في الانتاج ، فان نسبتهم تتناقص من ٤٤٪ عـام ١٩٨٤ الى ٤١٪ عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ ويأتي في المرتبة الثانية نسبة الذكور المشتغليـن في الزراعة حيث تساوت نسبتهم تقريبا خلال هذه الفترة ، لكن المشتغلين في مهنة البيع والشراء والاعمال الكتابية فان نسبتهم لم تتعرض لتغيرات جوهرية مع وجود تذبـذب طفيف على نسبة الذكور المشتغلون في المهن الفنية ٠

اما نسبة المشتغلات في مهنة الزراعة فقد قفزت من ٤٨٪ عام ١٩٨٤ الى ٤ر٥٣٪ عام ١٩٩١ وهذه النسبة تعادل ضعفي نسبة الذكور المشتغلين في نفس المهنة ، كما يلاحـظ ثبات نسبة المشتغلات في المهن الفنية تقريبا مع تناقص نسبتهن في مهنة الخدمات ٠

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب اقسام المهن والجنس للاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩١ .

اقسام المهن	١٩٨٤			١٩٨٩			١٩٩١		
	ذ	ا	م	ذ	ا	م	ذ	ا	م
المهنيون والفنيون	٨ر٣	٢٨ر٣	ـ ر١١	٧ر٩	٢٧ر٩	١٠ر٩	٩ر٢	٢٧ر٧	١٢ر٣
الاعمال الادارية	٢ر٠	ـ	١ر٠	٦ر٠	٤ر٠	٦ر٠	٢ر٠	١ر٠	٢ر٠
الاعمال الكتابية	٩ر٠	ـ ر٩	ـ ر٩	٩ر٨	٩ر٦	٩ر٨	٩ر٨	٩ر٦	٩ر٧
البيع والشراء	ـ ر١١	٣ر١	٧ر٩	١٢ر٤	٥ر١	١٠ر٧	١٢ر٤	٨ر٠	١٠ر٤
الخدمات	٩ر٥	٧ر٢	٥ر٥	١ر٦	١ر٢	٥ر٥	٥ر٥	١ر٦	٤ر٨
الزراعة وتربية الحيوان	٧ر٢١	٧ر٤٧	٢ر٢٥	٦ر٢٢	٢ر٤٧	٤ر٢٦	٣ر٢٢	٤ر٥٣	٥ر٢٧
الصناع وسدنة الالات	٩ر٤٣	ـ ر١١	٥ر٣٩	٦ر٤٠	٣ر١١	١ر٣٦	٦ر٤٠	٨ر٦	١ر٣٥
المجموع	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

المصدر : نتائج مسح القوة العاملة للاعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١

ج - التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة العملية

بلغت نسبة المشتغلين باجر اعلى نسبة بالرغم من التناقص الذي اصابها حيث كانت حوالي ٥٧٪ عام ١٩٨٤ انخفضت الى ٥٥٪ عام ١٩٨٩ والى ٥٣٪ عام ١٩٩١ وذلك لصالح بعض الحالات المهنية الاخرى ، واستحوذ المشتغلون لحسابهم المرتبة الثانية وتراوحت النسبة بين ٢٨٪ و ٢٣٪ و ٢٥٪ خلال الاعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ . مما يدل على اتساع اعمال القطاع الخاص والمهن الحرة . وما يلفت النظر ان المشتغلين بدون اجر قد ارتفعت نسبتهم من ١٠٪ الى ١٤٪ خلال نفس الفترة ايضا ويتركز عمل هذه الفئة في الاعمال الزراعية والمنزلية حيث لايتقاضون اجورا دورية وانما يعملون مع افراد الاسرة بدون مقابل او يتدربون لتعلم مهن مختلفة دون ان يتقاضون مقابل هذه الاعمال وربما يدفعون قيمة تعلمهم وتدربهم .

اما فئة اصحاب العمل التي احتلت المرتبة الرابعة فقد ازدادت نسبتهم من ٥٪ عام ١٩٨٤ الى ١٠٪ عام ١٩٨٩ وانخفضت الى ٨٪ عام ١٩٩١ وهذا يؤكد على انتشار اصحاب الاعمال الذين يعملون في مشاريعهم الاقتصادية الخاصة وتذبذب هذه النسبة تابع للاستقرار الاقتصادي والضمانات التي يحصل عليها اصحاب هذه الاعمال .

وعلى مستوى الجنس يتطابق توزيع المشتغلين الذكور مع الترتيب السابق فقط عام ١٩٨٤ ، بينما ينتقل المشتغلون بمهنة صاحب عمل من المرتبة الرابعة الى المرتبة الثالثة ويتم التبادل مع المشتغلين بدون اجر في هذه المرتبة ، في حين تتوزع المشتغلات من حيث الاهمية النسبية طبقا للتوزيع التالي : المشتغلات باجر ، المشتغلات بدون اجر المشتغلات لحسابهم ، واخيرا اصحاب اعمال ، وهذه تشكل نسبة ضئيلة وثابتة تقريبا وهذا شيء طبيعي في المنطقة العربية ، حيث تقل نسبة الاناث الذين يديرون مشاريع خاصة .

وبشكل عام فان سبب تذبذب عدد المشتغلين من الذكور والاناث باجر عائد لتوسع القطاعين العام والخاص وتشجيع المنشآت الصغيرة ودعمها .

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة المهنية خـــــلال الاعـــوام
١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩١

الحالة العمليـــة	١٩٨٤			١٩٨٩			١٩٩١		
	ذ	ا	م	ذ	ا	م	ذ	ا	م
صاحب عمل	٦	٠ر٧	٥ر٣	١ر١١	١ر٧	٩ر٧	٩ر٣	١ر١	٨
يعمل لحسابه	١ر٣٠	١٠ر٣	٢٧ر٥	٢٥ر٩	٨ر٢	٢٣ر٢	٢٩ر٢	٥ر٦	٣٥ر٢
يعمل باجر	٥٧ر٨	٥١ر٠	٥٦ر٩	٥٥ر٤	٥٠ر٤	٥٤ر٦	٥٢ر٨	٥٣ر٤	٥٢ر٩
يعمل بدون اجر	١ر٦	٣٨ر٠	١٠ر٣	٧ر٦	٣٩ر٧	١٢ر٥	٨ر٧	٣٩ر٩	١٣ر٩
مجمـــــوع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : نتائج مسح قوة العمل بالعينة للاعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ .

د ـ التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية

يلعب التعليم دورا اساسيا في تحديد سن الدخول الى سوق العمل وكذلك تحديد المهنة ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ٠

ونظرا لعدم توفر معلومات احصائية تفصيلية عن الحالة التعليمية فقد وزع المشتغلون بين امي ومتعلم ولعل ذلك يعطي صورة شبه واضحة ٠

بلغت نسبة المشتغلين الاميين ٢٨٪ عام ١٩٨١ وانخفضت الى حوالي ١٦٪ عام ١٩٩١ ويعود سبب ذلك الى انتشار التعلم واتاحة الفرص امام الجميع كما لعبت دورات محو الامية بين صفوف العمال دورا بارزا وهاما ، ومن المتوقع ان تكون هذه النسبة اقل في المستقبل ٠

اما على صعيد الجنس فقد انخفضت نسبة الاميين من جنس الذكور من ٢٧٪ الى ١٢ر٥٪ وهذا يؤكد على ان الجهود المبذولة في هذا المجال كانت فعالة ومجدية ٠

اما نسبة الامية لدى الاناث المشتغلات فقد انخفضت من ٣٦٪ الى ٢٩٪ وهذا الانخفاض ضئيل جدا اذا ماقورن مع نسبة الذكور مما يتطلب تكثيف الجهود والحد من انتشار هذا المرض الفتاك وخاصة في صفوف الاناث ٠

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	١٩٨١			١٩٩١		
	ذ	ا	م	ذ	ا	م
امي	٢٧	٣٦	٢٨	١٢ر٥	٢٨ر٦	١٥ر٩
متعلم	٧٣	٦٤	٧٢	٨٦ر٥	٧١ر٤	٨٤ر١
مجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

هـ - المشتغلون حسب القطـــــاع

بلغ عدد المشتغلين في القطاع العام ١٠١٩٥٢٤ مشتغل عام ١٩٩١ مقابل ٩٤٤١٧٦ عام ١٩٨٩ و ٨٠٠٩٧٥ مشتغل عام ١٩٨٤ حيث كان معدل النمو السنوي ٣ر٣٪ خلال الفتـــــرة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ويقارب معدل النمو السنوي للسكان واقل من معدل النمو السنوي للقوة البشرية وقوة العمل (٤ر٣٪ ، ٥ر٤٪ ، ٥ر٥٪) على الترتيب ، وقد حصلت هذه الزيادة نتيجـــة خلق فرص عمل جديدة وفرتها الخطط الخمسية خلال هذه الفترة وبالرجوع الى الموازنـــة العامة للدولة لعام ١٩٩١ نجد انها اتاحت ٨٠٠٠٠ فرصة عمل منها ٥٠ الف للقطاع الاقتصادي و ٣٠ الف للقطاع الاداري ومن المتوقع ان تتيح موازنة عام ١٩٩٣ حوالي ٦٨ الف فرصـــة عمل موزعة بين ٤٢ الف للقطاع الاقتصادي و ٢٦ الف فرصة عمل للقطاع الاداري .

بلغت نسبة الذكور المشتغلين في القطاع العام حوالي ٣٥٪ عام ١٩٨٤ تهبط الـــى ٣١٪ عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ بينما بلغت نسبة الاناث المشتغلات في القطاع العام حوالي ٤١٪ طيلة الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ ، ويمكن تفسير النتائج بان فرص العمل في القطاع العام قليلة مما ادى لحركة المشتغلين من جنس الذكور الى القطاع الخاص ،

اما ارتفاع نسبة الاناث المشتغلات عن الذكور المشتغلين في القطاع العام اتت نتيجة خطة الدولة في رفع المستوى التعليمي للمراة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي والحوافز التي يقدمها القطاع العام للمرأة العاملة وخاصة المتزوجة من اجازة امومة وتسهيلات بالعمل اكثـــر .

هذه التذبذبات في عدد المشتغلين في القطاع العام ادت الى زيادة عدد المشتغلين في القطاع الخاص من ٤ر١ مليون مشتغل عام ١٩٨٤ الى ٩ر١ مليون مشتغل عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩١ وقد بلغ معدل النمو السنوي ٣ر٦٪ وهو اعلى من كافة معدلات النمو السنوي للسكـــان والقوة البشرية والقوة العاملة . ومن الملاحظ ايضا ان القطاع الخاص يساهم في خلق فـــرص عمل جديدة تعادل مرة ونصف وفي بعض الحالات مرتين ، مما يساهم به القطاع العـــام بالاضافة الى انه يشجع الى انتقال اليد العاملة المدربة والمؤهلة من صفوف القطاع العـــام الى صفوفه لقاء الاجر المرتفع والحوافز التشجيعية المجزية .

ارتفعت نسبة الذكور المشتغلين في القطاع الخاص من ٦٥٪ عام ١٩٨٤ الى ٦٩٪ عام ١٩٨٩ وهبطت الى ٦٨٪ عام ١٩٩١ ويعزى هذا التباين الى المرونة التي يملكها القطاع الخاص في تعيين وتسريح العاملين حسب حاجته وبما يتناسب مع مقدار الربح والخسارة الناجمين عن ذلك ٠

اما نسبة عدد المشتغلات في القطاع الخاص اقل بكثير من نسبة المشتغلين والسبب في ذلك حسب قناعتي ان القطاع الخاص يدرك بان انتاجية الاناث اقل من انتاجية الذكور وعدد ايام العمل ايضا اقل وخاصة المرأة المتزوجة تحتاج لفترة امومة وحضانة وتدبير منزل ٠٠٠٠ الخ

لذا فان نسبة المشتغلات في هذا القطاع انخفضت من ٦٠٪ عام ١٩٨٤ الى ٥٧٪ عام ١٩٩١ ٠

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاع

خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩١

القطاع / الجنس	١٩٨٤			١٩٨٩			١٩٩١			
	قطاع عام	قطاع خاص	مج	قطاع عام	قطاع خاص	مج	عام	خاص	مشترك وتعاوني	مج
ذكور	٣٤ر٨	٦٥ر٢	١٠٠٪	٣١ر٤	٦٨ر٦	١٠٠٪	٣٠ر٦	٦٧ر٩	١ر٥	١٠٠٪
اناث	٤١ر٤	٥٨ر٦	١٠٠٪	٤٠ر٤	٥٩ر٦	١٠٠٪	٤١ر٧	٥٦ر٧	١ر٧	١٠٠٪

المصدر : نتائج مسح قوة العمل بالعينة للاعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١

و ـ العاملين في الدولة والقطاع العام

ازداد عدد العاملين في الدولة والقطاع العام من ٤٧٣٢٨٥ عامل عام ١٩٨٣ منهم ذكور ٣٨٠٧٤٩ الى ٥٣٠١٠٣ عامل عام ١٩٨٩ منهم ذكور ٣٨٦٤٤٥ ، بينما بلغ عدد هؤلاء العاملين عام ١٩٩٠ حوالي ٦٦١٥٢٦ عامل ، وبذلك يكون معدل النمو السنوي ٩ر١٪ خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٩ و ٥ر٢٪ خلال الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ بينما بلغ معدل النمو السنوي للذكور ٢ر٠٪ للفترة الاولى و ٣١٪ للفترة الثانية اي ان هناك زيادة كبيرة في عدد العاملين من الذكور لدى الدولة والقطاع العام وقد بلغت هذه الزيادة حوالي ١١٨ الف عامل وتعادل حوالي ٩ مرات من زيادة عدد العاملات لدى الدولة والقطاع العام .

اما معدل النمو السنوي للعاملات بلغ ٦ر٧٪ خلال الفترة الاولى ومقدار الزيادة كان حوالي ٥١ الف عاملة ، وكما بلغ ١٪ للفترة الثانية ومقدار الزيادة كان حوالي ١٣ الف عاملة .

ا ـ تركيب العاملين في الدولة والقطاع العام حسب نوع العمل

حدثت تغيرات كبيرة في تركيبة العاملين في الدولة والقطاع العام مابين فترة واخرى حيث شكل الاداريون والفنيون والكتبة اعلى نسبة بين هؤلاء حيث بلغت ٧ر٤٦٪ عام ١٩٨٣ وبالرغم من زيادة هذه النسبة الى ١ر٥٣٪ عام ١٩٨٩ تعود للانخفاض ٨ر٤٨٪ عام ١٩٩٠ والى ٣ر٤٧٪ عام ١٩٩١ مع محافظتها على المرتبة الاولى ضمن هذه التركيبة ، وتحتل نسبة العاملين في الانتاج (٦ر٢٧٪) المرتبة الثانية عام ١٩٨٣ والمرتبة الثالثة عام ١٩٨٩ (٥ر١٦٪) لتعود ايضا الى المرتبة الثانية عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ (٨ر٢٩٪ ، و ٧ر٢٩٪) ، اما نسبة العاملين في الخدمات (٤ر٢٣٪) احتلت المرتبة الثالثة عام ١٩٨٣ والمرتبة الثانية عام ١٩٨٩ لتعود الى المرتبة الثالثة عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، اما بقية الاعمال فنسبتها منخفضة جدا قياسا لنوع الاعمال السابقة الذكر .

يلاحظ ان حوالي ٧٢٪ من الاعمال غير منتجة وان العاملين فيها يعيشون عالة على العاملين في الانتاج مما يعيق كثيرا عملية التنمية والتطور لذا يجب التفكير بالحد من عدد العاملين في الادارة والخدمات وزيادة عددهم في الاعمال الانتاجية ضمن اعادة توزيع التركيبة العملية والمهنية للعاملين في الدولة حسب النمط العالمي ولكن ذلك يحتاج الى فترة زمنية طويلة ٠

* جدول رقم (٩)

العاملون في الدولة والقطاع العام حسب نوع العمل خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠ (١)

السنة	١٩٨٣		١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
نوع العمل	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
تشريعيون وسياسيون	١٨١٢	٠ر٤	١٧٢٥	٠ر٣	٣٨٨٣	٠ر٦	٥٦٤٣	٠ر٨
اداريون زفنيون وكتبة	٢٢١٠٩٧	٤٦ر٧	٢٨١٦٥٢	٥٣ر١	٣٢٢٥٥١	٤٨ر٨	٣٢٢١٧٦	٤٧ر٣
خدمات	١١٠٥٥٣	٢٣ر٤	١٢١٣٥٩	٢٢ر٩	١٢٨١١٥	١٩ر٤	١٤١٥٥٠	٢٠ر٨
انتاج	١٣١٠١٨	٢٧ر٦	١١٤٠٩١	٢١ر٥	١٩٧٢٩٨	٢٩ر٨	٢٠٢٢٦١	٢٩ر٧
بيع	٨٨٠٥	١ر٩	١١٢٧٦	٢ر٢	٩٦٧٩	١ر٤	٩٧٦٣	١ر٤
مجموع	٤٧٣٢٨٥	٪١٠٠	٥٣٠١٠٣	٪١٠٠	٦٦١٥٢٦	٪١٠٠	٦٨١٣٩٣	٪١٠٠

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية / للاعوام ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢

* الارقام ماخوذة في ١/١ من كل عام

(١) ـ باستثناء رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وشركات انشاءات القطاع العسكري وبعض الادارات الاخرى ٠

٢ - تركيب العاملين في الدولة والقطاع العام حسب الحالة التعليمية

نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة لمحو الامية وخاصة امية العاملين ، فقد تراجعت نسبة الامية من ٥ر٨٪ عام ١٩٨٣ الى ٥٪ عام ١٩٩٠ مقابل تزايد في نسبة الملمين لتعود نسبة الامية الى الارتفاع من جديد عام ١٩٩١ مقابل انخفاض في نسبة الملمين ويمكن تفسير ذلك بانتقال عدد العاملين الملمين الى العاملين الاميين حيث ان من يقرأ ويكتب وبانقضاء فترة زمنية يتحول الى امي اذا لم يتبع دورات تعليمية مستمرة .

اما نسبة حملة الشهادة الثانوية وما دون فلم تتأثر كثيرا ، بينما نسبة حملة المعاهد الفنية والمهنية تقفز من ١٧٪ عام ١٩٨٣ الى ٤ر٢٤٪ عام ١٩٨٩ وتنخفض الى ٨ر٢٢٪ عام ١٩٩٠ ثم تزداد ايضا الى حوالي ٢٤٪ عام ١٩٩١ .

اما حملة الشهادة الجامعية وما فوق فانها في ازدياد بطيء بالرغم من سياسة الاستيعاب الجامعي (جميع خريجي المرحلة الثانوية يتم قبولهم في الجامعة والمعاهد المتوسطة) . التي طبقتها سورية لفترة طويلة .

* جدول رقم (١٠)

تركيب العاملين في الدولة والقطاع العام حسب الحالة التعليمية
خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩١ (١)

السنة / الحالة التعليمية	١٩٨٣		١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
امي	٤٠٢٤٩	٨ر٥	٢٧٠٧٣	١ر٥	٣٣١٢٦	٥	٤٣٢٧٦	٦ر٤
ملم	١٢٨٠٠٧	٢٧ر٠	١١٨١٩٧	٢٢ر٣	١٨٦٠٩٨	٢٨ر٢	١٦٩٩٥٩	٢٤ر٩
ابتدائية	٧١٨٧٠	١٥ر٢	٧٣٦٣٧	١٣ر٩	٩٠٨٥٨	١٣ر٧	٩٥٤٤٥	١٤ر٠
اعدادية	٣٤٢٢٧	٧ر٢	٣٩٢٦٤	٧ر٤	٤٦١٢١	٦ر٩	٤٩٥٨١	٧ر٣
ثانوية	٥٠٠٢١	١٠ر٦	٥١٠٢٤	٩ر٦	٥١٨٢١	٧ر٨	٥٤١١٠	٧ر٩
ثانوية فنية ومهنية	١٨٢٧٤	٣ر٩	١٩٨٢٧	٣ر٧	٢٢٥٠٢	٣ر٤	٢٠٦٠٧	٣ر١
مؤهل علمي وفني	٨١٤٩٤	١٧ر٢	١٢٩١٢١	٢٤ر٤	١٥١١٤١	٢٢ر٨	١٦٣٠٥٤	٢٣ر٩
جامعة	٤٥٧٠٠	٩ر٧	٦٧٣٣٩	١٢ر٧	٧٤١٠٩	١١ر٣	٨٠٤٦٩	١١ر٨
ماجستير	٩٩٨	٠ر٢	١٦٠١	٠ر٣	٢٥٠٩	٠ر٤	١٤٤٨	٠ر٢
دكتوراه	٢٤٤٥	٠ر٥	٣٠٢٠	٠ر٦	٣٢٤١	٠ر٥	٣٤٤٤	٠ر٥
مجموع	٤٧٣٢٨٥	٪١٠٠	٥٣٠١٠٣	٪١٠٠	٦٦١٥٢٦	٪١٠٠	٦٨١٣٩٣	٪١٠٠

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية / ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢

* : الارقام محسوبة على اساس ١/١ من كل عام

(١) باستثناء رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وشركات الانشاءات العسكرية وبعض الادارات الاخرى .

٢ ـ البطالة في سوريـــــــــة

غدت مشكلة البطالة احد الابعاد الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تعتبر من اهم مظاهر عدم الاستخدام الفعال للموارد البشرية وهدرا لطاقـــــات جزء من ذوي النشاط الاقتصادي القادرين على العمل الراغبين فيه والباحثين عنه دون جدوى ، وتحدث البطالة نتيجة ظروف اقتصادية تحول دون توفر اعداد كافية ومناسبة من فرص العمل الجديدة لتشغيل المتعطلين الذين سبق لهم ولم يسبق لهم العمل ، كمـــا ينتج عن هذه الظاهرة مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة تنعكس اثارها السلبيـــة على الفرد والاسرة والمجتمع .

بالاضافة لذلك فان العمالة الجزئية تحصل عندما يعمل الفرد فترة اقل من مـــدة العمل المعتاد ، وهي تمثل ايضا احد مظاهر عدم التشغيل الكامل للقوى العاملة المتاحة .

وسوف نتحدث في هذه الفقرة عن حجم البطالة واسبابها وانواعها وخصائصهـــــا الاقتصادية والاجتماعية ومستواها ودرجة انتشارها في الفئات العمرية والاوساط التعليمية وتأثيرها على مستقبل الاقتصاد الوطني والوسائل المتبعة لمعالجتها .

٢ ـ ١ ـ حجم المتعطلين :

بلغ اجمالي عدد المتعطلين في عام ١٩٨١ حوالي ٩٩ الف متعطل بزيادة قدرهـــا ٣٪ عما كان عليه عام ١٩٧٠ ، كذلك بلغ عددهم عام ١٩٩١ حوالي ٢٣٦ الف متعطـــل وهم يشكلون نسبة ٨ر٦٪ من مجموع القوة العاملة مقابل ١٨١ الف متعطل عام ١٩٨٩ يشكلون نسبة ٩ر٥٪ و ١١٠ الف متعطل عام ١٩٨٤ يشكلون نسبة ٧ر٤٪ وتعتبر هـــذه النسب منخفضة اذا ما قورنت بما عليه في بعض البلدان العربية الجزائر (١٧٪ عام ١٩٨٢) تونس (٧ر١٣٪ عام ١٩٨٤) ، ليبيا (٧ر١٠٪ عام ١٩٨٢) وقريبـــة مـــن نسب البطالة في دول عربية اخرى مثل : مصر (٧ر٥٪ عام ١٩٨٢) ، الســـــودان (٣ر٥٪ عام ١٩٨٠) ، البحرين (٣ر٥٪ عام ١٩٨١) .

ويشكل المتعطلون الذين دخلوا سوق العمل حديثا ، دون ان يسبق لهم ممارسة اي نشاط اقتصادي ٧٨٪ من مجموع عام ١٩٩١ مقارنة مع ٦٦٪ عام ١٩٨٩ و ٥٩٪ عام ١٩٨٤ ٠ اما الباقي فقد سبق لهم العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية و ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة الى عدة عوامل من اهمها ، ما يتميز به القطر من هرم سكاني عريض القاعدة ، وعدم اتقان المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل لمهن محددة ، وبالتالي ضعف خبراتهم وتجاربهم العملية ، مما يجعل فرص العمل المتاحة امامهم محدودة

آ ـ التركيب النسبي للمتعطلين من حيث الحالة قبل التعطل والجنس

اذا استثنينا عام ١٩٨١ فاننا نجد ان نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل انخفضت من ٤٨٪ الى ٢٩٪ خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩١ بينما يختلف الوضع بالنسبة للاناث حيث ارتفعت نسبة الذين سبق لهم العمل من ١٧٪ الى ٢٥٪ وعادت الى الانخفاض حتى بلغت ٩٪ وذلك خلال السنوات ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ٠

اما نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل من الذكور فهي في تصاعد مستمر حيث كانت ٥٢٪ عام ١٩٨٤ لتصل الى ٧١٪ عام ١٩٩١ ، بينما نسبة الاناث كانت متذبذبة حيث انخفضت من ٨٢٪ عام ١٩٨٤ الى ٧٥٪ عام ١٩٨٩ وعادت لترتفع من جديد حيث بلغت ٩١٪ عام ١٩٩١ ٠

ويعود سبب انخفاض نسبة الاناث بين مجموع المتعطلين الذين سبق لهم العمل ، بالقياس عما هو عليه بين المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل ، الى انسحاب كثير من النساء من سوق العمل عقب الزواج مباشرة ، او انجاب عدد من الاطفال نتيجة الضغوط المنزلية وازدياد حجم الاعباء الاسرية ٠

جدول رقم (١١)

التركيب النسبي للمتعطلين حسب حالة التعطل والجنس
للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٩١

الحالة قبل التعطل	١٩٨١ (١) ذ	ا	مج	١٩٨٤ (٢) ذ	ا	مج	١٩٨٩ (٢) ذ	ا	مج	١٩٩١ (٢) ذ	ا	مج
سبق لهم العمل	٣٨ر٣	٢١ر١	٣٦ر٨	٤٨ر٠	١٧ر٢	٤٠ر٤	٣٧ر٨	٢٤ر٧	٣٣ر٩	٢٩	٩	٢٢
لم يسبق لهم العمل	٦١ر٧	٧٨ر٩	٦٣ر٢	٥٢ر٠	٨٢ر٨	٥٩ر٦	٦٢ر٨	٧٥ر٣	٦٦ر١	٧١	٩١	٧٨

المصدر (١) ـ نتائج تعداد السكان لعام ١٩٨١

(٢) ـ نتائج بحث قوة العمل بالعينة للاعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١

ب ـ التركيب العمري للمتعطلين :

لما كانت نتائج العينة لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ لاتتضمن بيانات عن المتعطلين حسب فئات السن ، فاننا نبين بعض المؤشرات المستخلصة من نتائج بحث العينة لعام ١٩٨٤ مقارنة مع تعداد السكان لعام ١٩٨١ ، وهي باعتقادنا تنجر على المتعطلين بعد عام ١٩٨٤ .

تدل البيانات الخاصة بالتركيب العمري للمتعطلين ان اعلى نسبة لهم هي في فئة العمر (١٥ ـ ١٩) اذ يشكلون ٣١٪ عام ١٩٨١ ، و ٢٩٪ عام ١٩٨٤ بينما يتركز حوالي عشر المتعطلين في سن مبكرة تقل عن ١٥ سنة .

كما تبلغ نسبة المتعطلين في الفئة العمرية (٢٠ ـ ٥٩) بحوالي ٤٤٪ عام ١٩٨١ و ٥٧٪ عام ١٩٨٤ بينما تقل هذه النسبة من المجموع مع تقدم العمر حتى تصل حدها الادنى في الفئة ٦٠ فاكثر .

جدول رقم (١٢)

التركيب النسبي للمتعطلين حسب الفئات العمرية خلال السنوات ١٩٨١ ـ١٩٨٤

فئات العمر	(١) ١٩٨١	(٢) ١٩٨٤
١٠ ـ ١٤	١٩ر٤	١٠ر٤
١٥ ـ ١٩	٣١ر٠	٢٨ر٧
٢٠ ـ ٢٤	١٦ر٤	٢٧ر٠٠
٢٥ ـ ٥٩	٢٧ر٨	٢٩ر٨
٦٠ فاكثر	٥ر٤	١ر٤
مجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : (١) ـ نتائج تعداد السكان لعام ١٩٨١

(٢) ـ نتائج بحث قوة العمل بالعينة لعام ١٩٨٤

٥ ـ التركيب التعليمي للمتعطلين

تشير بيانات الحالة التعليمية للمتعطلين الى ان القسم الاكبر من المتعطلين هم من حملة الشهادة الابتدائية اذ تبلغ نسبتهم ٣٤ر٦٪ عام ١٩٨٤ و ٣٦ر٢٪ عام ١٩٨٩ وتنخفض الى ٣٤ر٩٪ عام ١٩٩١ ، كما يلاحظ تراجع نسبة الامية بين مجموع عدد المتعطلين من ٢٣ر٦٪ عام ١٩٨٤ الى ٥ر٦٪ عام ١٩٩١ ، اما بقية الشهادات فان نسبها في تزايد مستمر وهذه ظاهرة خطيرة حيث ان تفشي البطالة بين صفوف المتعلمين وخاصة فوق المرحلة الثانوية سوف ينعكس سلبا على عملية التنمية وتؤدي الى التراجع في معدلات النمو الاقتصادي ، لذا يلاحظ ان نسبة المتعطلين من حملة الشهادة الثانوية ترتفع من ٤ر٥٪ عام ١٩٨٤ الى حوالي ١١٪ عام١٩٩١ ، اما حملة المعاهد المتوسطة فترتفع نسبة الامية بين صفوفهم من ٢٪ الى ١٠٪ خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩١ والمصيبة الاكبر هي البطالة الجامعية حيث تقفز من ٤٪ عام ١٩٨٤ الى ٨٪ عام ١٩٨٩ وتنخفض الى حوالي

٧ ٪ عام ١٩٩١ .

جدول رقم / ١٣ /

التركيب النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية
خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩١

الحالة التعليمية	١٩٨١ (١)	١٩٨٤ (٢)	١٩٨٩ (٢)	١٩٩١ (٢)
امي	٣١ر٩	٢٣ر٦	٨ر٧	٦ر٥
متعلم	٢٥ر٨	٢٢ر٧	١٤ر٠	١٣ر٥
ابتدائية	٢٦ر٨	٣٤ر٦	٣٦ر٢	٣٤ر٩
اعدادية	٦ر١	٨ر٢	١٢ر٧	١٨ر٦
ثانوية	٤ر٤	٤ر٥	١١ر٠	١٠ر٨
معاهد متوسطة	١ر٩	٢ر٠	٦ر٣	١ر١٠
جامعة فاكثر	٣ر١	٤ر٤	٨ر١	٦ر٥
مجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

المصدر : (١) ـ تعداد السكان لعام ١٩٨١

(٢) ـ نتائج بحث قوة العمل بالعينة للاعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ .

د ـ تركيب المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهن الرئيسة

يتبين من الاحصاءات الخاصة بالمهنة الرئيسة للمتعطلين الذين سبق لهم العمل ان اعلى نسبة للمتعطلين هي في مهنة المشتغلين في سدنة الالات والفعلة ، حيث بلغت ٢١٪ عام ١٩٨٤ وترتفع الى ٥٣٪ عام ١٩٨٩ ، ثم تنخفض الى ٥٢٪ عام ١٩٩١ وهذا

يدل على ان هذه المهنة تشكل نصف المتعطلين في الفترتين الثانية والثالثة لكن الصورة تختلف في عام ١٩٨٤ عنه في الاعوام السابقة ، حيث يأتي في المرتبة الثانية عمال الخدمات (٣٩٪) وفي المرتبة الثالثة العاملين في الاعمال الادارية والكتابية (٢٢٪) ، اما المرتبة الرابعة فيحتلها المهنيون والفنيون والمرتبة الخامسة عمال البيع والشراء (٥٪) ٠ واخيرا عمال الزراعة (٨٪) ٠

اما في الاعوام ١٩٨٤ و ١٩٩١ فالنسب مختلفة والترتيب مختلف ، حيث يحتل عمال الزراعة المرتبة الثانية ٢٤٪ و ١٤٪ على الترتيب وهذا الاختلاف عما سبق هو موسمية العمل الزراعي من جهة وزيادة هؤلاء عن حاجة النشاط الزراعي من جهة ثانية ، اما المرتبة الثالثة يحتلها عمال البيع والشراء لعام ١٩٨٩ والعمال المهنيين والفنيين لعام ١٩٩١ ٠ والمرتبة الرابعة يحتلها عمال الخدمات ٠

جدول رقم (١٤)

التركيب النسبي للمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهن الرئيسة للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩١

اقسام المهن	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٩١
المهنيون والفنيون	١٣ر٣	٥ر٩	١٢ر٢
الاعمال الادارية	٢١ر٧	٠ر٥	٠ر٤
والاعمال الكتابية	٢١ر٧	٤ر٠	٦ر٥
البيع والشراء	٤ر٧	١ر٩	٨ر٥
الخدمات	٣٨ر٩	٤ر٠	٦ر٣
الزراعة وتربية الحيوان	٠ر٨	٢٣ر٧	١٤ر٤
الصناع وسدنة الالات	٢٠ر٦	٥٢ر٨	٥١ر٧
المجمـــوع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

المصدر : نتائج مسح القوة العاملة بالعينة للاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩١

هـ - تركيب المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي

طرأت تغيرات ملحوظة على تركيبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل من حيث النشاط الاقتصادي وذلك خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ ، فقد شكل قطاع الزراعة المرتبة الاولى (٢ر٤٢٪) من حيث الحجم النسبي للمتعطلين في عام ١٩٨٤ مقابل المرتبة الثانية (٤ر٢٤٪) في عام ١٩٨٩ والمرتبة الرابعة (٤ر١٤٪) عام ١٩٩١ .

اما قطاع الصناعة التحويلية فقد شغل المرتبة الثالثة (٣ر٨٪) ، (٥ر٢٠٪) (٩ر١٩٪) طيلة الفترة المدروسة .

واحتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الرابعة(٤ر٢٪) عام ١٩٨٤ والمرتبة الثالثة (٤ر٢٤٪) ، ٤ر١٩٪) عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ .

اما قطاع الخدمات الاجتماعية فقد احتل المرتبة الثالثة (٩ر١٤٪) عام ١٩٨٤ والمرتبة الاولى (٣ر٢٥٪) عام ١٩٩١

جدول رقم / ١٥ /

التركيب النسبي للمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب اقسام النشاط الاقتصادي للاعوام ١٩٨٤ - ١٩٨٩ - ١٩٩١

اقسام النشاط الاقتصادي	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٩١
الزراعة والغابات	٢ر٤٢	٤ر٢٤	٤ر١٤
المناجم والمحاجر	٢ر٤٢	٤ر٠	٤ر٠
الصناعة التحويلية	٣ر٨	٥ر٢٠	٩ر١٩
الكهرباء والغاز والمياه	٢ر٠	-	٨ر٠
البناء والتشييد	٤ر٢	٤ر٢٤	٤ر١٩
التجارة	٤ر٢	١ر١٠	٧ر١٢
النقل والمواصلات	٥ر٠	٧ر٤	٣ر٦
المال والتامين والعقارات	-	٦ر٠	٨ر٠
الخدمات الجماعية والاجتماعية	-	٩ر١٤	٣ر٢٥
مجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

المصدر : نتائج بحث قوة العمل بالعينة للاعوام ١٩٨٤ - ١٩٨٩ - ١٩٩١

و ـ التركيب النسبي للمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب الحالة العملية

بلغت اكبر نسبة للمتعطلين الذين سبق لهم العمل باجر ٦٦٪ عام ١٩٨١ وانخفضت الى ٥٨٪ عام ١٩٩١ ، اما الذين يعملون لحسابهم قبل التعطل فقد احتلوا المرتبة الثانية والذين كانوا يعملون لدى الغير احتلوا المرتبة الثالثة ، واصحاب الاعمال احتلوا المرتبة الاخيرة ، اما على صعيد الجنس فقد انخفضت نسبة من كان يعمل باجر من الذكور من ٦٦٪ الى ٥٦٪ بينما ارتفعت نسبة الاناث من ٦٣٪ الى ٦٧٪ .

اما نسبة من كان يعمل لحسابه من جنس الذكور فقد ارتفعت من ٢٣٪ الى ٣٠٪ .

وانخفضت لدى الاناث من ٨٪ الى ٥٪ ، بينما بلغت نسبة الذكور المتعطلين والذين كانوا يعملون لدى الغير من ٥٪ عام ١٩٩١ بعد ان كانت ٧٪ عام ١٩٨١ ولدى الاناث انخفضت من ٢٧٪ الى ٢٦٪ خلال هذه الفترة .

ومما يلفت الانتباه ازدياد نسبة المتعطلين من جنس الذكور والذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص حيث قفزت من ٤٪ الى ٩٪ بينما نسبة الاناث حافظت على مستواها طيلة الفترة تقريبا .

جدول رقم / ١٦ /

تركيب المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب الحالة العملية
خلال السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٩١

الحالة العملية	١٩٨١			١٩٩١		
	ذ	ا	مج	ذ	ا	مج
صاحب عمل	٣ر٩	١ر٢	٣ر٨	٨ر٥	٢ر٦	٧ر٥
يعمل لحسابه	٢٢ر٩	٨ر٣	٢٢ر١	٣٠ر٢	٥ر١	٣٦ر٢
يعمل باجر	٦٦	٦٣ر١	٦٥ر٨	٥٦ر١	٦٦ر٧	٥٧ر٨
يعمل لدى الغير	٧ر٢	٢٦ر٥	٨ر٣	٥ر٢	٢٥ر٦	٨ر٥
مجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر : نتائج تعداد السكان لعام ١٩٨١
بحث قوة العمل بالعينة لعام ١٩٩١

ز - التركيب النسبي للمتعطلين حسب اسباب التعطل

لم تشمل بحوث قوة العمل بالعينة بعد عام ١٩٨٤ ضمن توزيعاتها معلومات احصائية عن المتعطلين (سبق ولم يسبق لهم العمل) حسب اسباب التعطل ، وبالتالي تم الاعتماد على عينة ١٩٨٤ . وتبين من خلال ذلك ان اسباب التعطل تنحصر بسبب الدخل غير المكافىء وعدم ملائمة العمل .

بلغت نسبة المتعطلين بسبب عدم ملاءمة العمل ٧٥٪ يتوزع هؤلاء الى ٧١٪ ذكور و ٢٩٪ اناث وان ٦٩ر٧٪ من الذكور المتعطلين بسبب عدم ملاءمة العمل هم في فئة العمر (١٠ ـ ٢٤) وهذا يدل ان النسبة العظمى من المتعطلين في مستهل حياتهم العملية يحجمون عن العمل ، اما بسبب التحصيل العملي او نواحي اجتماعية . ونفس الامر ينطبق على الاناث لان نسبتهم في هذه الفئة بلغت ٨٧٪ .

اما توزع المتعطلين بسبب الدخل غير المتكافىء فتبلغ نسبتهم ٢٥٪ موزعين الى ١١٪ اناث و ٨٩٪ ذكور ، وان ٣٨٪ من الذكور و ٦٥٪ من الاناث هم في الفئة العمرية (١٠ ـ ٢٤) وان ٤٠٪ من الذكور و ٣٢٪ من الاناث هم في الفئة العمرية (٢٥ ـ ٤٤) حيث في هذه الفئة يكون معظم الافراد خارج قوة العمل وهم طلاب يعدون انفسهم للمستقبل وبالتالي يفكر رب الاسرة بالبحث عن عمل ذي دخل اعلى فيترك عمله ليفتش عن عمل افضل .

جدول رقم / ١٧ /

التركيب النسبي للمتعطلين حسب اسباب التعطل والسن والجنس لعام ١٩٨٤

اسباب التعطل / فئة العمر	دخل غير متكافىء			عدم ملاءمة العمل		
	ذ	ا	مج	ذ	ا	مج
١٠ ـ ٢٤	٣٧ر٦	٦٤ر٥	٤٠	٦٩ر٧	٨٦ر٩	٧٤ر٧
٢٤ ـ ٤٤	٤٠ر٠	٣٢ر٢	٣٩ر٠	٢٠ر٠	١٢ر٣	١٧ر٨
٤٥ ـ ٧٠	٢٢ر٤	٣ر٣	٢١ر٠	١٠ر٣	٠ر٨	٧ر٥

المصدر : بحث قوة العمل بالعينة ١٩٨٤

٢ ـ ٢ ـ البطالة الموسمية

ان معرفة حجم البطالة الموسمية بشكل دقيق يتطلب توفر معلومات احصائية موزعة حسب فصول السنة ، وحيث ان ابحاث قوة العمل التي تمت في سورية لم توفر مثل هذه المعطيات باستثناء بحث عام ١٩٨٣ الذي نفذ في دورتين احداهما في فصل الشتاء والاخرى في الصيف وبمقارنة عدد المشتغلين خلال هذ ين الفصلين نستطيع ان نتلمس حجم البطالة الموسمية خلال عام ١٩٨٣ ٠

بلغت الزيادة في عدد المشتغلين ١٢٪ في شهر تموز مقارنة بشهر كانون الثاني واذا كان معدل نمو الاستخدام خلال هذا العام حوالي ٤٪ فان النسبة المتبقية تعبر عن حجم البطالة الموسمية ، حيث في مواسم الصيف يكثر الطلب على القوى العاملة لموسم الحصاد وجمع الغلال واعمال البناء ٠

غير ان حجم البطالة الموسمية اكبر في الريف منه في الحضر حيث تبلغ في الريف ١٤٪ مقابل ٤٪ في الحضر وهذا شيء طبيعي لان الريف يتصف بالطابع الزراعي وجني المحاصيل الزراعية يتركز في فصل الصيف ، اما في المناطق الحضرية فان زيادة الطلب على القوى العاملة تتركز في الخدمات واعمال البناء والطلب على هذه المهن يزداد عادة في فصل الصيف ٠

ومما يلفت النظر ان حجم البطالة الموسمية بين صفوف الاناث بلغت ٥٣٪ بينما لم تصل في صفوف الذكور سوى ٣٪ ويمكن تفسير ذلك بان الاعمال الموسمية لاتتطلب مستوى تعليمي معين وعادة تدفع اجور منخفضة وهذه صفات متوفرة لدى عنصر الاناث ٠

ان هذه الزيادة في عدد المشتغلين في فصل الصيف عما هو عليه في فصل الشتاء يعني التعطل بسبب موسمية العمل وقد دلت معظم الابحاث والدراسات ان موسمية النشاط الزراعي تنعكس بشكل رئيسي على المرأة الريفية ٠

٢ ـ ٣ ـ البطالـــــــة المقتعـــــة

اذا كانت البطالة المقنعة او المستترة هي العمل ولو لكل الوقت المعتاد ولكن على مستوى انتاجية منخفض ، او دون استغلال كامل للمهارات والمؤهلات ، او مـــع ضعف المقدرة على الوفاء بالحاجات ، وعند انتشار البطالة المقنعة ، فان الحالة الاولى تعبر عن تدني الانتاجية الاجتماعية ، والثانية تنتج عن عدم الموائمة بين النظم التعليمية واحتياجات سوق العمل ، اما الثالة تعبر عن انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي الكلي . مفاهيم يصعب قياسها بدقة نظرا لعدم توفر معلومات احصائية على شكل سلسلة زمنية غير انه يمكن تلمس بعض مظاهر هذا النوع من البطالة بمعالجة البيانات الاحصائيـة التي وفرتها ابحاث القوى العاملة في سورية لسنوات مختلفة .

اذا اخذنا مقياس عدد ساعات العمل الاسبوعية كدليل مؤشر لدراسة هـــــذه الظاهرة لوجدنا ان ما يقارب ١٢ الف مشتغل حسب تعداد ١٩٨١ تقل ساعات العمل لكل منهم عن ١٨ ساعة عمل اسبوعيا اي بمعدل ٣ ساعات عمل يوميا ، يشكلون الذكور منهـم ٦٩٪ والباقي من الاناث .

اما حسب نتائج بحث قوة العمل بالعينة لعام ١٩٨٣ فان نسبة العاملين باجر او بدون اجر والذين يشتغلون اقل من ٨ ساعات عمل يوميا فتبلغ نسبتهم ٢٨٪ يشكلون الذكو ر منهم ٢٢٪ والاناث ١٦٪ .

واذا اخذنا مقياس اخر هو عدد المشتغلين بالاعمال الادارية والكتابية فـــان نسبتهم عام ١٩٨٣ بلغت ٨٪ ترتفع الى ١٠٪ عام ١٩٩١ يشكلون الذكور ٨٪ عام ١٩٨٣ و ١٠٪ عام ١٩٩١ كما تشكل الاناث نسبة ٩٪ و ١١٪ خلال نفس الفترة . وهذا دليل ثاني على وجود بطالة مقنعة ولو كانت ضعيفة نسبيا .

ومما يلفت النظر ان القطاع العام في سورية يعاني من زيادة عددية في اليـــد العاملة نتيجة لاتباع سياسة التوظيف الاجتماعي القائمة على خلق فرص عمل لكل راغـــب

في العمل بصرف النظر عن الاحتياجات الفعلية لمنشآت القطاع العام اذ اعطي للقطاع العام مهمة التصدي لحل مشكلة طالبي العمل لاول مرة ٠

ونظرا لعدم توفر اية معلومات عن البطالة المستترة في القطاع العام وانما ما يقال يبقى في حيز التكهن طالما غير مؤيد بالارقام ولكن اذا عدنا لبحث قوة العمل لعام ١٩٩١ حيث وفر لنا معلومات عن المشتغلين حسب الحالة المهنية والقطاع بخلاف الابحاث السابقة ومنها نستطيع الاستنتاج بان نسبة المشتغلين بالاعمال الادارية والكتبية من مجوع المشتغلين في القطاع العام بلغت ٣٠٪ يشكل الذكور منهم ٢٤٪ والاناث ٣٢٪ وهي نسبة مرتفعة جدا وربما يوضح ذلك انتشار البطالة المقنعة في القطاع العام نتيجة تدني انتاجية العمل الاداري وحسب الادبيات الاقتصادية وخاصة الادارية منها تدل على ان نسبة المشتغلين في العمل الاداري داخل المؤسسة يجب ان لايتجاوز ١٢٪ بحده الاقصى ولكن المشكلة هنا تصنيف العمل الاداري ومن يعمل به ؟ ؟ ٠

اما مسألة التزام القطاع العام بتعيين المهندسين وخريجي المعاهد المتوسطة دون النظر الى الحاجة الماسة لهم حيث وجدت قوانين قديمة الزمت القطاع العام بذلك وهذا يؤدي لحدوث بطالة مقنعة وخاصة بين صفوف هؤلاء الخريجين ويؤثر تدني انتاجهم على انتاجية العاملين الموجودين في تلك المؤسسات ويمكن الاشارة هنا الى ان عدد الخريجين من اختصاصات هندسية مختلفة بلغ حوالي ٣٠ الف مهندس خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٢ اي سنويا بحدود ٤ الاف مهندس بلغت نسبة من تم فرزهم الى مؤسسات ومنشآت القطاع العام ٨٠٪ ، كما بلغ عدد خريجي المعاهد المتوسطة من اختصاصات مختلفة حوالي ٩٩ الف التزمت الدولة بتعيين حوالي ٦٦ الف خريج خلال نفس الفترة الزمنية ٠

ان سياسة التوظيف الاجتماعي التي كانت متبعة حيث جعلت القطاع العام ينوء بحمل كبير من افواج العاملين الفائضين والذين لايساهمون في العملية الانتاجية بل ساهموا في زيادة التكاليف الثابتة وارباك العمل ٠

لقد طرا تغيير على هذه السياسة حديثا انطلاقا من القناعة المتزايدة بوجود تعطل بين صفوف العاملين في القطاع العام غير ان النتائج لاتظهر الا بعد فترة من الزمن .

٢ ـ ٤ ـ دور مكاتب التشغيل في قياس البطالة

تقوم مكاتب التشغيل في سورية في اطار التشريعات التي حددت اختصاصها على مساعدة المتعطلين الباحثين عن عمل في تأمين فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم وتحويلهم الى المؤسسات والشركات الخاصة الخاضعة لقانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ والتي تتوافر لديها فرص عمل مناسبة .

وبعد صدور وتطبيق قانون العاملين الموحد فان نشاط هذه المكاتب اقتصر على تشغيل المتعطلين المسجلين لديها في مؤسسات القطاع الخاص وارشاد باقي المتعطلين المسجلين والراغبين بالعمل لدى الدولة ومؤسسات القطاع العام للالتحاق بالمسابقات والاختبارات التي تعلن عنها تلك المؤسسات .

ووفقا للمهمة الجديدة التي انيطت بهذه المكاتب لم تعد تعطي صورة كافية عن حجم المتعطلين لاقتصار عملها على المسجلين المتعطلين الراغبين بالعمل في القطاع الخاص .

وسنعرض فيما يلي عدد العمال المتعطلين المسجلين في مكاتب التشغيل وما تم تشغيله منهم .

جدول رقم / ١٨ /

توزيع العمال المتعطلين المسجلين في مكاتب التشغيل وما تم استخدامه منهم خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠

السنة	العمال المتعطلون المسجلون			العمال المعنيون			النسبة المئوية لما تم استخدامه		
	ذ	ا	مج	ذ	ا	مج	ذ	ا	مج
١٩٨٣	٦٠٥٥٧	٢١٠٥٣	٨١٦١٠	١٣٣٦٤	٢٨٧٥	١٦٢٣٩	٢٢	١٤	٢٠
١٩٨٥	٥٦٨٤٥	١٤١٤٦	٧٠٩٩١	١٣٩٠٧	٣٠٣٤	١٦٩ ٤١	٢٤ر٥	٢١ر٥	٢٤
١٩٨٦	٣٥٤٢٨	٧٣٩٦	٤٢٨٢٤	٦٧٢٥	١٢٥٤	٧٩٧٩	١٩	١٧	١٨ر٦
١٩٨٩	١٦٧٤٤	٢٧٦٩	١٩٥١٣	٥٧٣	٥٨	٦٣١	٣ر٤	٢ر١	٣ر٢
١٩٩٠	١٣٣٢٥	١٥٩٣	١٤٩٤٤	٥١٨	٤٤	٥٦٢	٣ر٩	٢ر٨	٣ر٨

المصدر : المجموعة الاحصائية للاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠ الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء بدمشق

يلاحظ تدني عدد العمال المتعطلين المسجلين في مكاتب التشغيل باعتبار عام ١٩٨٣ معيارا للقياس . فقد بلغت هذه النسبة ٨٧٪ عام ١٩٨٥ و ٥٢٪ عام ١٩٨٦ و ٢٤٪ عام ١٩٨٩ و ١٨٪ عام ١٩٩٠ ومما بلفت الانتباه ان هذه النسب كانت مرتفعة قبل عام ١٩٨٦ ومنخفضة جدا بعد ذلك العام .

ويسري هذا على نسب العمال الذين تم استخدامهم فقد بلغت هذه النسبة ٢٠٪ عام ١٩٨٣ و ٢٤٪ عام ١٩٨٥ لتنخفض الى ١٩٪ عام ١٩٨٦ وتهبط هبوطا حادا الى ٣٪ و ٤٪ خلال السنوات ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بسبب اقتصار هذه المكاتب على القطاع الخاص خاصة بعد عام ١٩٨٦ .

ويتبين من ذلك قصور هذه المكاتب وعدم امكانياتها بتأمين معلومات دقيقة عن المتعطلين والمطلوبين على حد سواء ، وهذا يدعو الى تغيير بنية ومهمة هـــــذه المكاتب لتكون اداة فعالة ومفيدة لخدمة الاقتصاد الوطني .

٣ ـ العوامل الرئيسية المسببة لظاهرة البطالـــــة

بالرغم من أن نسب البطالة التي خلص اليها البحث كانت منخفضة ، لكنه مؤشر ينذر بالخطر وخاصة فيما اذا استمر بالتصاعد ، وقبل وصف العلاج الذي قد يكـــون ناجعا لابد من التعرف على اسباب البطالة ٠

هناك اسبابا مباشرة واخرى غير مباشرة اثرت على حجم البطالة في سورية

٣ ـ ١ ـ الاسباب المباشـــــرة

- ارتفاع معدل النمو السكاني ادى الى دخول افواج هائلة من قوة العمل الى سوق العمل دون امكانية تأمين فرص عمل مقابلة ٠
- عملية التوظيف الاجتماعي دون النظر الى الحاجة ادت الى خلق نوع مـــــــن البطالة المقنعة ٠
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بمعدل النمو السكاني وقوة العمل ٠
- النظم التعليمية والثقافية غير ملاءمة لاحتياجات سوق العمل ٠
- هرم التعليم الاسطواني خلق فجوة كبيرة بين الاطر العليا والدنيا مما ادى الى البطالة التعليمية من الاطر العليا لان معدل نمو خريجي الجامعات اعلى من معدل نمو الاستخدام ٠
- الاستمرار في تنفيذ قانون فرز المهندسين والمعاهد المتوسطة الى الجهـــات الحكومية ادى الى خلق بطالة مقنعة ٠
- ارتفاع المستوى التعليمي في الريف ادى الى بطالة مقنعة هناك وهجرة جزء كبير من هؤلاء الى الحضر ساهم في زيادة حجم البطالة الظاهرة بالمدن ٠
- تشغيل الاطفال من هم دون سن العمل ادى الى ضغط الطلب على قوة العمل ٠

- تمديد خدمة العاملين بعد سن التقاعد يقلل فرص العمل لدى الافواج الجديدة التي تدخل سوق العمل .
- ارتفاع نسبة الامية لدى النساء يزيد من حجم بطالتها عن العمل .
- الاعتماد ضمن التكنولوجيا الحديثة على تكثيف رأس المال بدلا من تكثيف قوة العمل .
- الدخل غير الكافي يؤدي الى ترك العمل والتفتيش عن عمل اخر وقد تطول هذه الفترة .
- انخفاض حجم الهجرة الخارجية وضيق فرص العمل في دول الخليج .

٣ ـ ٢ ـ الاسباب غير المباشرة

- عدم الدورية في عملية مسح القوى العاملة حيث كلما طالت الفترة بين المسوحات قلت اهمية البيانات ، فمن كان متعطل بين فترتي المسح وعمل قبل بدء الفترة الثانية اذا لم يكن سؤال عن ذلك لايدخل بين اعداد المتعطلين . كما انه يصعب المقارنة بين فترة واخرى .
- لاتستطيع المسوحات بوضعها الحالي تأمين معلومات تفصيلية اكثر عن حجم البطالة واشكالها .
- في التعاريف المتبعة بافتراض البحث عن عمل هو متعطل قد يزيد من حجم البطالة .
- اختلاف حجم العينة المنتقاة للبحث من سنة لاخرى يؤثر على حجم البطالة .

٤ ـ السياسات المتبعة للحد من ظاهرة البطالـــــة

ان اية سياسة تتبعها الدولة للحد من انتشار اية ظاهرة في المجتمع قد لاتظهر نتائجها في الوقت القريب ، كما وانه يجب دراسة ابعاد هذه السياسة ومنعكساتهـا على البنى الاقتصادية والاجتماعية ٠

هناك سياسات عامة وسياسات خاصة بدات الدولة بتطبيقها وقد تظهـــــــر نتائجها في المستقبل القريب ٠

٤ ـ ١ ـ استراتيجية التنمية للفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥

ا ـ بناء استراتيجية سكانية تتلائم مع امكانات التنمية الاقتصاديـــــة والاجتماعية على المدى المتوسط والمدى البعيد وبما يحقق استقرار السكان في اماكن وجودهم ويحد من الهجرة الى المدن ٠

ب ـ تحسين بنية القوى العاملة تعليميا ومهنيا وبما يتفق واحتياجـــــات الاقتصاد الوطني والاستمرار في تطوير التعليم الفني والمهني والتدريب ٠

ج ـ زيادة الاستفادة من طاقات المرأة وزجها في برامج التنمية ٠

د ـ التوازن بين المقبولين في الجامعات والمعاهد المتوسطة وحاجة التنمية ٠

هـ ـ توفير فرص العمل الجديدة التي تتناسب مع معدل نمو القوة العاملة ٠

و ـ زيادة معدل نمو المشتغلين ٣ر٦٪ سنويا بحيث يرتفع عدد المشتغليـــن من ٣ مليون عام ١٩٩٠ الى ٣ر٦ مليون عام ١٩٩٥

ز ـ زيادة نسبة عدد المشتغلين من ٢٤ر٨٪ عام ١٩٩٠ الى ٢٥٪ عام ١٩٩٥

٤ ـ ٢ ـ السياسة السكانية

اهتمت الدولة مؤخرا بموضوع الزيادة السكانية فلجات الى وسائل تشجيعية للحد من هذه الزيادة عن طريق برامج تنظيم الاسرة وافساح المجال امام وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لتاخذ دورها في عملية التنظيم هذه وأوجدت مؤسسات مسؤولة لتطبيق هذه السياسة (مديرية تخطيط السكان في وزارة التخطيط ، وحدة السكان في مجلس الشعب ، وحدة السكان في وزارة الاعلام ، اللجنة العليا للسكان ، اللجنة الوطنية للسكان ... الخ)

٤ ـ ٣ ـ السياسة التعليمية

لاحظت الدولة ان هرم القوى العاملة التعليمي والتدريبي غير قادر على التعامل مع التقنيات الحديثة في الاقتصاد الوطني وان خريجي المراكز التعليمية لايجدون فرص عمل ، وانطلاقا من عملية المواءمة بين المخرجات التعليمية وحاجة خطط التنمية فقد بدأت باعادة النظر في التركيبة التعليمية والمهنية لهرم القوى العاملة على مستوى القطاع العام وسحب النتائج على المستوى الاجمالي وقد تركزت السياسة التعليمية المهنية بما يلي :

ا ـ الوصول بشكل تدريجي بدءا من العام الدراسي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ وحتى العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ الى دخول ٦٠٪ من خريجي المرحلة الاعدادية الى مدارس التعليم المهني .

ب ـ الوصول وبشكل تدريجي بدءا من العام الدراسي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٥/١٩٩٦ الى دخول ٤٠٪ من خريجي المرحلة الاعدادية الى التعليم الثانوي العام والفني وفق النسب التالية ٧٥٪ الى الثانوي العام و ٢٥٪ الى الثانوي الفني .

ج ـ الوصول وبشكل تدريجي الى توجيه ٧٠٪ من خريجي المرحلة الثانوية العامة الى مؤسسات التعليم العالي (٦٥٪ الى الجامعة و ٣٥٪ الى المعاهد المتوسطة)

وهناك لجنة التعليم العالي التي اعطيت الصلاحيات لها بوقف واضافة اختصاصات الى فروع الجامعة والمعاهد المتوسطة حسب متطلبات خطط التنمية وحسب فرص العمل المتوفرة ٠

كما تقوم السلطة التشريعية حاليا بدراسة وقف العمل بقانون فرز المهندسين وخريجي المعاهد المتوسطة الى الوظائف الحكومية دون توفر الحاجة الماسة لهم ٠

٤ ـ ٤ ـ سياسة التعددية الاقتصادية

منذ فترة طويلة جدا لم تحجب الدولة دور القطاع الخاص في عملية البناء الاقتصادي حيث ان مبدأ التعددية الاقتصادية مطبق في سورية منذ مطلع الستينات وقد توج ذلك صدور قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ الذي منح المستثمرين (سوريين وعرب واجانب) كافة المزايا والتسهيلات المشجعة لتوظيف اموالهم وخلق فرص عمل جديدة حيث بلغت حجوم الاستثمارات التي شملها هذا القانون حتى الان بحدود ١٠٠ مليار ليرة سورية سوف تؤدي الى خلق اكثر من ٥٠ الف فرصة عمل ٠

لكن تطبيق هذه السياسة تحتاج الى مراقبة خوفا من ان يقوم القطاع الخاص بجذب القوة العاملة الماهرة من عمالة القطاع العام وليس من المتعطلين في سوق العمل وبالتالي فان ذلك سوف يؤدي الى قلة الانتاجية في القطاع العام وربما يلجأ الاخير الى التخلص من العمالة الزائدة التي يكون لها تأثير سلبي ، مما يلقي ارقام جديدة من العمالة ويزيد من حجم البطالة بدلا من تخفيفها ٠

والخوف ايضا من ان يلجا القطاع الخاص الى تكثيف رأس المال بدلا من التكثيف البشري منطلقا من مبدأ الربح اولا وبهذه الحالة قد لايمتص الا اليسير من قوة العمل المتعطلة ٠

وضمن مبدأ السياسة الاقتصادية اذا لجات الدولة الى تشجيع التصدير مما ينشط القطاعات الانتاجية وبالتالي يحتاج الامر الى عمالة اضافية تخفف من عبء البطالة ،

غير ان ذلك يحتاج الى دراسة مستفيضة لمعرفة طبيعة الصناعات والمنتجات التصديرية ودرجة مرونتها ومنافستها في الاسواق العالمية .

ويمكن التخفيف من حدة البطالة باتباع سياسة التأهيل والتدريب للقوى العاملة المتعطلة بقصد التصدير الى الاسواق العربية وخاصة الخليجية منها ، ولكن الخوف من العلاقات السياسية التي تؤثر على هذه الهجرة وكذلك السياسة التي بدأت تتبعها حكومات دول الخليج باحلال العمالة المحلية بدل العربية او الاستفادة من عمالة الدول الاجنبية الرخيصة الاجر .

كما تستطيع الدولة الاستفادة من البيوت المالية المقرضة لانشاء مشاريع تنموية جديدة تؤدي الى خلق فرص عمل تساهم في التخفيف من حجم البطالة ، ولكن الخوف من ان تتحكم هذه البيوت بتوجيه القروض نحو الانشطة الاقتصادية ذات الكفاءة العالية من الانتاجية والكثيفة الرأس المال والقليلة العمالة .

وفي ختام البحث هذا يمكن التاكيد على عدد من المقترحات والتوصيات علها تساهم في حل هذه المشكلة اذا سميناها مشكلة فعلا .

١ - استنباط استراتيجيات مبتكرة تناسب واقع الريف لايجاد فرص عمل عن طريق الربط بين الزراعة والصناعة .

٢ - التركيز على الصناعات ذات الكثافة العمالية وخاصة التي تعتمد على تمويل ذاتي ، ومساعدة الصناعات الحرفية والصغيرة وتحفيزها وتطويرها كي تساعد في خلق فرص عمل جديدة .

٣ - استغلال الطاقات الموجودة بما يحسن الانتاجية ويحقق فوائض رأسمالية تساعد في اقامة مشاريع جديدة تستفيد من العمالة المتعطلة في السوق .

٤ - التخطيط المحكم لتأهيل وتدريب المرأة وادماجها في عملية التنمية .

٥ - الاستمرار في تطبيق السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية بما

يتلائم مع مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي وبما ينسجم مع الاستراتيجية المستقبلية للتنمية ٠

٦ - العمل على تنفيذ الاتفاقيات الجماعية والثنائية بين الدول العربية بما يشجع انتقال العمالة العربية من الدول ذات العمالة الفائضة الى الدول التي تعاني من نقص العمالة ٠

المراجـــــــــــع

- ليوس ، ميخائيل (١٩٩٠) ، تخطيط قوة العمل والاستخدام ، هيئة تخطيط الدولة ، دمشق .

- ليوس ، ميخائيل (١٩٩٠) ، سياسات الاستخدام والقوى العاملة ، هيئة تخطيط الدولة ، دمشق .

- الاخرس ، عبد الملك (١٩٨٩) ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية السورية ، المكتب المركزي للاحصاء .

- الجندي ، مصطفى (١٩٨٦) ، خصائص القوة العاملة في سورية من واقع مسح القوى العاملة لعام ١٩٨٤ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا .

- الصفدي ، صفوح (١٩٩٣) ، الاستخدام والبطالة واستتراتيجية التشغيل في سورية منظمة العمل العربيـــة .

- مسكة ، مروان (١٩٨٧) ، خصائص المتعطلين في القطر العربي السوري من واقع بيانات مسح ١٩٨٤ ، المكتب المركزي للاحصاء ، دمشق .

- المبيض ، ممدوح (١٩٨٧) ، العطالة في سورية ، المكتب المركزي للاحصـــاء دمشق .

- Ghazim, Farooq (1985),
Population and emplo yment inleveloping countries, international labour office, Geneva.

- Ralf, Hussmanns . Farhad, Mehran andvijay, Verma (1990) surveys of economically active populotion, employment unemployment and underemployment Ilo office , Geneva .

الهوامـــــــــــــش

- نتائج بحث قوة العمل بالعينة للسنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ المكتب المركزي للاحصاء ، دمشق

- اطار الخطة الخمسية السابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) هيئة تخطيط الدولة ـ دمشق ٠

- التقرير الموحد لواقع معلومات القوى العاملة والتشغيل في الاقطار العربية ، طنجة ، ١٩٨٦ ٠

- المجموعات الاحصائية للاعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ ٠ المكتب المركزي للاحصاء ، دمشق ٠